



التوحيد والشرك في الفكر العقدي الإسلامي
دراسة مقارنة بين الإمامية و أهل السنة والوهابية

التوحيد والشرك في الفكر العقدي الإسلامي
دراسة مقارنة بين الإمامية و أهل السنة والوهابية

الدكتور السيد محمد حسين ميرى

أستاذ المشارك في قسم المعارف

الإسلامية في جامعة العلوم الزراعية و

المصادر الطبيعية خوزستان، ايران

miri@asnrukh.ac.ir

الدكتور مرتضى مولوي وردنجاني

استاذ المساعد في قسم المعارف

الإسلامية في جامعة العلوم الزراعية و

المصادر الطبيعية خوزستان، ايران

morteza.molavi12@asnrukh.ac.ir

راضيه جولهزاده

طالبة دكتوراه في علم الكلام

الشيعة، جامعة أمير المؤمنين،

الأهواز، إيران (كاتبة مسئول)

razy4993@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التوحيد، الشرك، الإمامية، الوهابية، التكفير، التوسل، الكلام المقارن.

كيفية اقتباس البحث

وردنجاني ، مرتضى مولوي، محمد حسين ميرى ، راضيه جولهزاده، التوحيد والشرك في الفكر العقدي الإسلامي دراسة مقارنة بين الإمامية و أهل السنة والوهابية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥، المجلد: ١٥، العدد: ٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في

ROAD

Indexed في

IASJ

Monotheism and Polytheism in Islamic Theological Thought: A Comparative Study of the Imāmī, Sunni, and Wahhābī Schools

Dr. Morteza Molavi Vardanjani,
Assistant Professor, Department of
Islamic Knowledge, agricultural
sciences and natural resources
university of khuzestan, Iran

**Dr. Seyyed Mohammad Hossein
Miri· Associate Professor,**
Department of Islamic
Knowledge, agricultural sciences
and natural resources university of
khuzestan, Iran

Razieh Jolharzadeh, PhD
student in Shiite Theology,
Amir al-Momenin University,
Ahvaz, Iran

Keywords : Tawhid, Shirk, Imami Shia, Wahhabism, Takfir, Tawassul,
Comparative Theology.

How To Cite This Article

Vardanjani, Morteza Molavi , Seyyed Mohammad Hossein Miri , Razieh Jolharzadeh , Monotheism and Polytheism in Islamic Theological Thought: A Comparative Study of the Imāmī, Sunni, and Wahhābī Schools, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025, Volume:15, Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

This research addresses the profound conceptual and methodological problems surrounding the dichotomy of Tawhid (monotheism) and Shirk (polytheism) in contemporary Islamic thought, focusing on a comparative study of the Imamiyyah Shi'i and Wahhabi perspectives. Despite a theoretical consensus on the centrality of Tawhid, disagreements over the practical application and definition of Shirk have led to a sharp divergence, centered on the problematic of "expansion" versus





“restriction” of its scope. This study aims to move beyond a traditional description of the dispute to analyze the epistemological and methodological foundations that produce these contrasting views. Employing a descriptive-analytical and comparative methodology, the paper examines how each school constructs its theological framework. The research demonstrates that the Wahhabi perspective, rooted in a literalist hermeneutic, tends to conflate the concepts of worship ('ibadah) and veneration (ta'dhim), thereby expanding the domain of Shirk to include common practices like Tawassul (seeking intercession) and Shafa'ah (intercession). Conversely, the Imamiyyah view is based on a rational-analytical deconstruction of worship, meticulously distinguishing the “intention of divinity,” which constitutes Shirk, from legitimate forms of veneration that do not imply it. The study concludes that the disagreement is not merely jurisprudential but stems from fundamental differences in epistemological foundations and interpretive approaches. Understanding these deep-seated roots provides not only a scholarly explanation for the conflict but also an essential entry point for constructive academic dialogue aimed at addressing the implications of this division within the Muslim world.

الملخص

يعالج هذا البحث الإشكالية المفهومية والمنهجية العميقة التي تكتنف ثنائية “التوحيد والشرك” في الفكر الإسلامي المعاصر، متخذاً من المقارنة بين رؤيتي الشيعة الإمامية والوهابية أنموذجاً للدراسة. فرغم الإجماع النظري على مركزية التوحيد، إلا أنّ الخلاف في تحديد مصاديق الشرك العملية أفرز تبايناً حاداً، يتمحور حول إشكالية «التوسيع» و«التضييق» في مفهوم الشرك. يهدف البحث إلى تجاوز السرد التقليدي للخلاف، والغوص في الأسس المعرفية والمنهجية التي أنتجت هذين التصورين المتباينين. معتمداً على المنهج الوصفي-التحليلي والمنهج المقارن، يتتبع البحث كيفية بناء كل مدرسة لمنظومتها العقدية. يُظهر البحث أنّ المنظور الوهابي، القائم على التفسير الحرفي للنصوص، يميل إلى دمج مفهومي «العبادة» و«التعظيم»، مما يؤدي إلى توسيع دائرة الشرك لتشمل ممارسات كالتوسّل والشفاعة. في المقابل، تقوم الرؤية الإمامية على التفكيك التحليلي-العقلي لمفهوم العبادة، حيث تميّز بدقة بين «قصد الألوهية» الذي هو مناط الشرك، وصور التعظيم المشروعة التي لا تستلزمه. ويخلص البحث إلى أنّ الاختلاف ليس مجرد خلاف في الفروع الفقهية، بل هو انعكاس لتباين جوهري في الأصول المعرفية والمناهج التأويلية. إنّ فهم هذه الجذور العميقة لا يقمّ تفسيراً علمياً للخلاف

التوحيد والشرك في الفكر العقدي الإسلامي
دراسة مقارنة بين الإمامية و أهل السنة والوهابية



فحسب، بل يمثل مدخلاً ضرورياً لأي حوار أكاديمي ببناء يهدف إلى معالجة آثار هذا الانقسام في الواقع الإسلامي.



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥ / العدد ٦



المقدمة

١. تمهيد

تُشكّل ثنائية «التوحيد والشرك» القضية المحورية في الفكر الإسلامي، فهي لا تمثل مجرد مبحث كلامي، بل هي المعيار الذي تتأسس عليه هوية المسلم وتتحدّد بموجبه صحة إيمانه. ورغم الإجماع القاطع بين المدارس الإسلامية على مركزية التوحيد ووجوب اجتناب الشرك، إلا أن هذا الإجماع سرعان ما يتلاشى عند الانتقال من الإطار النظري العام إلى حقل تعيين المصاديق وتحديد الحدود الفاصلة بين الممارسات المقبولة والمحظورة. وقد أفضى هذا التباين في فهم حدود الشرك إلى نشوء أخطر الخلافات المذهبية وأكثرها تأثيراً في الواقع الإسلامي، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا التكفير وما يترتب عليها من لوازم كلامية واجتماعية خطيرة.

٢. إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث في الهوية المنهجية والمعرفية العميقة بين رؤية المدرسة الإمامية والتيار الوهابي في مقاربتهما لمفهوم الشرك. ففي حين ينزع التيار الوهابي، بناءً على أصوله النصية ومنهجه الظاهري، إلى توسيع دائرة الشرك لتشمل طيفاً واسعاً من الممارسات الشائعة كالتوسل، والاستشفاع، وزيارة القبور، واعتبارها شركاً في العبادة؛ تنبئ المدرسة الإمامية، استناداً إلى منهجها الكلامي-العقلي، رؤية مغايرة تقوم على تضييق نطاق الشرك عبر التمييز الدقيق بين مفهوم «العبادة» الذي لا يجوز صرفه لغير الله، ومفهوم «التعظيم» الذي له مصاديق مشروعة. إن هذا الخلاف ليس مجرد اختلاف في الفروع، بل هو تجلّ لتباين جوهري في الأصول المؤسّسة (Foundations) لكلتا المدرستين، مما يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في النتائج المترتبة (Consequences).

ومن هنا، يبرز التساؤل المحوري للبحث: ما هي الجذور المعرفية والمنهجية التي أدت إلى هذا التباين الحاد في تعريف الشرك بين المدرستين، وما هي أبرز الآثار المترتبة على كلتا الرؤيتين؟

٣. أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أ. تفكيك البنية المفاهيمية للتوحيد والشرك في المنظورين الإمامي والوهابي، عبر تحليل التعريفات اللغوية والاصطلاحية.
- ب. الكشف عن المباني الأصولية والمناهج الاستدلالية التي تستند إليها كل مدرسة في بناء تصورها للشرك.



ج. إجراء دراسة مقارنة معمّقة لإظهار نقاط الافتراق والالتقاء في فهم قضايا كالتوسل والشفاعة.
د. رصد وتحليل اللوازم والنتائج الكلامية والعملية المترتبة على كل من رؤية «التوسيع» و «التضييق» في مفهوم الشرك.

٤. منهجية البحث

لتحقيق هذه الأهداف، يعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي-التحليلي في عرض وتفكيك آراء المدرستين من مصادرها الأصلية، مع توظيف المنهج المقارن كأداة رئيسية للمقابلة بين الأسس والنتائج، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بشكل علمي وموضوعي.

٥. هيكلية البحث

بناءً على ما سبق، فقد قُسم البحث إلى مدخل ومبحثين وخاتمة. يتناول المبحث الأول الإطار المفهومي للتوحيد والشرك وتحديداتهما اللغوية والاصطلاحية. ويخوض المبحث الثاني في صلب الدراسة المقارنة، حيث يعرض أولاً أصول ورؤية المدرسة الإمامية، ثم ينتقل إلى أصول ورؤية التيار الوهابي، ليختتم بتحليل مقارن لأهم القضايا الخلافية والآثار المترتبة عليها. أما الخاتمة، فستعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

بالتأكيد. إليك صياغة موسعة ومحكمة للجزء الخاص بالدراسات السابقة، مع الحفاظ على الطابع الأكاديمي المتميز واللغة العربية الرصينة، وتجنب نمطية الكتابة الآلية:

٦. خلفيّة البحث:

على الرغم من تعدد الكتابات التي تطرقت إلى إشكالية الخلاف العقدي بين الإمامية والوهابية، فإن الغالبية العظمى منها ظلت حبيسة السرد التاريخي للصراع أو الوصف الظاهري للخلافات الفقهية، دون أن تخوض عميقاً في تشریح الأسس المعرفية (الإبستمولوجية) والمناهج التأويلية (الهرمينوطيقية) التي تشكّل البنية التحتية لهذا الاختلاف وتنتج، في المحصلة، رؤيتين متباينتين للتوحيد والشرك. ويمكن إجمال أبرز هذه الدراسات على النحو التالي:

١. «دراسة الشيعة والوهابية: صراع أم حوار؟» للدكتور أحمد الواسطي:

اقتصرت هذه الدراسة على رصد المسار التاريخي للعلاقة بين الطرفين، مع تركيز على مظاهر الصراع السياسي والمذهبي منذ قيام الدولة السعودية الأولى. وبالرغم من أهمية التوثيق التاريخي الذي قدمته، إلا أنها أغفلت تحليل المنطلقات الفكرية والعقدية التي غدت هذا الصراع، معالجة الأعراض دون التعمق في تشخيص الداء الجذري.

٢. «التوحيد والشرك في الفكر الإسلامي» للشيخ محسن العرب:

سعى هذا المؤلف إلى عرض مقارن لآراء المذاهب الإسلامية، بما فيها الإمامية والوهابية، حول مفهومي التوحيد والشرك. إلا أن منهجه اقتصر على جمع الآراء ووصفها بشكل انطباعي، دون إخضاعها لتحليل نقدي يكشف عن الآليات المنطقية والمنهجية التي استندت إليها كل مدرسة في بناء مفهوميها، تاركاً هوة بين العرض النظري والتحليل العميق للأسس.

٣. «المنهج النصي والمنهج العقلي في تفسير النصوص» للدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله:

يعد هذا البحث من الدراسات الأقرب إلى موضوعنا، حيث أشار بشكل ضمني إلى جذر الإشكالية المتمثل في الاختلاف المنهجي في التعامل مع النصوص الشرعية. فقد لامس البحث الإشكالية المركزية المتمثلة في الصراع بين النزعة الحرفية الظاهرية والنزعة العقلية التأويلية. وعليه، تتجلى الفجوة البحثية التي يسدها هذا البحث في كونه لا يقتصر على وصف الخلاف أو سرد تاريخه، بل يتعداه إلى التفكيك النقدي للمناهج والمعايير المعرفية المؤسسة له، ساعياً إلى الإجابة عن السؤال المركزي: كيف أنتجت البنى المنهجية المختلفة (عقلاني/نصي) تصورين متعارضين لإحدى أهم مقولات الكلام الإسلامي؟

مفاهيم التوحيد والشرك في علم الكلام الإسلامي

التعريف اللغوي والاصطلاحي

أ. التوحيد في اللغة

ذكر ابن منظور في تعريف التوحيد لغةً أنه: وَحَدَّ اللَّهُ تَوْحِيدًا: فَرَدَّهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ. وَالتَّوْحِيدُ: الْإِخْلَاصُ. وَالتَّوْحِيدُ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ: إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ... وَوَحَّدَهُ: عَرَفَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ^١.

و ذكر الفيومي في تعريف التوحيد لغةً أنه: وَحَدَّهُ تَوْحِيدًا: صَيَّرَهُ وَاحِدًا. وَوَحَّدَ اللَّهُ: اِعْتَقَدَ أَنَّهُ وَاحِدٌ. وَالتَّوْحِيدُ: الْإِعْتِقَادُ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى^٢.

ب. الشرك في اللغة

ذكر ابن منظور في تعريف الشرك لغةً أنه: الشَّرِيكُ: النَّظِيرُ وَالْمِثْلُ... وَأَشْرَكَ الْقَوْمُ: صَارُوا شُرَكَاءَ. وَأَشْرَكَ بَيْنَهُمَا: جَعَلَهُمَا شَرِيكَيْنِ. وَشَرِكَ بَيْنَهُمَا يَشْرِكُ شَرْكَاً: سَوَّى. وَالشَّرْكُ: أَنْ يَجْعَلَ لِلَّهِ شَرِيكاً فِي رُبُوبِيَّتِهِ. وَأَشْرَكَ بِاللَّهِ: جَعَلَ لَهُ شَرِيكاً. وَالْمُشْرِكُ: مَنْ عَبَدَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ... وَالشَّرْكُ أَنْ لَا يُفْرَدَ الْأَلَهِيَّةَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

و ذكر الفيومي في تعريف الشرك لغةً أنه: شَرِكَ بَيْنَهُمْ - كَفَرَ - سَوَّى. وَشَرِكَ فِيهِ: دَخَلَ. وَشَرِكَ بِاللَّهِ: جَعَلَ لَهُ شَرِيكاً. وَأَشْرَكَ: صَيَّرَ لَهُ شَرِيكاً. وَالشَّرْكُ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ شَرِيكاً فِي رُبُوبِيَّتِهِ. وَشَرِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فُلَانٍ: جَعَلَ لَهُ نَصِيباً^٣.

مفهوم التوحيد عند متكلمي الإمامية

يعرّف الشيخ المفيد التوحيد بأنّه: الإقرار بوجود إله واحد، قديم، لا شريك له، ولا ضدّ ولا ندّ له، وأنه لا إله غيره، ولا صانع سواه.^٤

ويؤكد على تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات في الذات والصفات (التنزيه التام). وهو يرى: أنّ التوحيد يشمل نفي الجسميّة والجهة والحركة والسكون عنه سبحانه. كما يرى أنّ أفعال العباد مخلوقة لله، ولكن العباد يكتسبونها وهم المسؤولون عنها.^٥

و يقدم الخواجة نصيرالدين الطوسي مفهوماً فلسفياً كلامياً للتوحيد، فيعرّفه بأنّه: إثبات ذات بسيطة، موصوفة بجميع صفات الكمال، منزّهة عن جميع النقائص، وهي واجبة الوجود لذاتها.^٦ ويقسم التوحيد إلى: أ. توحيد الذات: نفي التركيب (الجزء والكل) عن الله. ب. توحيد الصفات: وهو أنّ ذاته عين صفاته (لا وجود للصفات زائدة على الذات كما يقول الأشاعرة). ج. توحيد الأفعال: وهو أنّ الله خالق كل الأفعال، وأنّ الأسباب والوساطات لا تستقلّ بالفعل بل بمشيئته.^٧

مفهوم التوحيد عند متكلمي السنة

يُركّز الباقلاني على «توحيد الذات والصفات»، فيعرّف التوحيد بأنّه: إفراد الله تعالى بالقدّم والوجود والوجود والاختراع والإبداع والوحدانية، ونفي الشريك والمثل والند والكفاء عنه سبحانه.^٨ وهو يرى: أنّ التوحيد هو التصديق بوجود الله ووحدانيته، وأنه لا شريك له في ذاته أو صفاته أو أفعاله.^٩ ويؤكد على إثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة من غير تشبيه ولا تعطيل.

و يعرف الإيجي التوحيد بأنّه: إثبات ذات لا شريك له، وصفات لا سمي له، وأفعال لا شريك له.^{١٠}

وهو يقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام رئيسية: أ. توحيد الذات: وهو اعتقاد أنّ الله واحد في ذاته، لا قسم له ولا جزء. ب. توحيد الصفات: وهو اعتقاد أنّ صفات الله كلّها قديمة، قائمة بذاته، لا تشبه صفات الخلق. ج. توحيد الأفعال: وهو اعتقاد أنّ الله هو الخالق الموجد لكلّ شيء، وأنّ أفعال العباد مخلوقة لله، واكتسبها العبد.^{١١}

مفهوم التوحيد عند السلفية و أتباعها الوهابية

يُقسم ابن تيميّة التوحيد إلى نوعين رئيسيين، مع التركيز الشديد على النوع الثاني الذي يُعتبر في نظره الفارق بين الإسلام والشرك^{١٢}: أ. توحيد الربوبية: وهو الإقرار بأن الله هو الخالق الرازق المدبر لكل الأمور. ب. توحيد الألوهية (أو الإلهية): وهو إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة، ظاهرها وباطنها، بحيث لا يُصرف شيء منها لغير الله. هذا هو توحيد العبادة الذي أرسلت به الرسل.^{١٣}



يتبع محمّد بن عبد الوهّاب منهج ابن تيميّة في تقسيم التوحيد، ويجعل غاية دعوته ومرتكزها «توحيد الألوهيّة». فيعرّف التوحيد بأنّه: إفراد الله بالعبادة، وهو معنى شهادة "لا إله إلا الله"، أي لا معبود بحق إلا الله. ويؤكد: أنّ التوحيد ليس مجرد الإقرار بالربوبية، بل لا يتم إلا بنفي العبادة عن غير الله (النفي) وإثباتها لله وحده (الإثبات).^{١٤}

ب. مفهوم الشرك عند متكلمي الإمامية

يذهب الشيخ المفيد إلى: أنّ الشرك هو اعتقاد الشريك لله تعالى في أزيته أو إلهيته. وهو يرى أنّ: أصل الشرك هو الاعتقادي، وأمّا الأفعال (كالسجود للصنم) فهي ظاهر لهذا الاعتقاد الباطن.^{١٥}

ويشدّد الشيخ المفيد على أنّ: الشرك في الطاعة (أي طاعة غير الله في تحليل الحرام وتحريم الحلال باعتباره صاحب الحق التشريعي المطلق) هو من أظهر أنواع الشرك في العصر الإسلامي. كما يرى: أنّ الغلو في أهل البيت (عليهم السلام) ورفعهم إلى مرتبة الألوهيّة هو أعظم الشرك.^{١٦}

و يعرّف الخواجة نصيرالدين الطوسي الشرك بأنّه: إثبات شريك لله في الإلهيّة. وهو يتبع منهجاً فلسفياً كلامياً في التحليل، فيذكر أنّ: الشرك ينشأ من الجهل بحقيقة الواجب الوجود (الله) الذي هو بسيط الحقيقة، لا تركيب فيه، وكل من أثبت له شريكاً فقد جعله مركباً من أجزاء، وهذا محال.

ويقسم الشرك إلى: أ. شرك في الذات: وهو محال عقلاً لأنّه يلزم منه تركيب الواجب وتعدد القدماء. ب. شرك في العبادة: وهو أكبر الكبائر، وهو صرف أي نوع من العبادة لغير الله مع الاعتراف بوجود الخالق الواحد.^{١٧}

ج. مفهوم الشرك عند متكلمي أهل السنة

يعرّف الباقلاني الشرك بأنّه: جعل شريك مع الله تعالى في ربوبيته أو ألوهيته؛ وهو على نوعين: أ. شرك في الربوبية: وهو الاعتقاد بوجود خالق أو مدبر للكون مع الله. ب. شرك في الألوهيّة: وهو صرف أي نوع من أنواع العبادة (كالدعاء، الذبح، الخوف، الرجاء) لغير الله تعالى.

ويؤكد أنّ: أيّ اعتقاد يناقض التوحيد الخالص لله في ذاته أو صفاته أو أفعاله يعد شركاً. ويعدّ إنكار صفة من صفات الله الثابتة بالشرع (كاستواء الله على العرش) نوعاً من الشرك في الربوبية، لأنّه تشبيه لله بخلقه أو إنكار لكماله.^{١٨}



يعرّف الإيجي الشرك بأنه: أيّ الاعتقاد بوجود إلهين أو أكثر قائمين بأنفسهم أزليين. غير أنه يوضّح أنّ صرف العبادة لغير الله (الشرك في العبادة) هو نتيجة حتمية للشرك في الاعتقاد بوجود شريك لله. ويصنف الإيجي الشرك إلى: أ. شرك في الذات: كاعتقاد المجوس في إلهين للنور والظلمة. ب. شرك في الصفات: كاعتقاد النصارى في الثالوث. ج. شرك في الأفعال: كاعتقاد بعض الفلاسفة في علّة أولى وعلل ثانٍ تشاركها في التأثير.^{١٩}

مفهوم الشرك عند السلفيّة و أتباعها الوهابيّة

يرى ابن تيمية أنّ الشرك هو : صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله، سواء كان ذلك في الدعاء، والخوف، والرجاء، والذبح، والنذر، والتوكل، أو المحبة والتعظيم.^{٢٠} وهو يوسع من دائرة العبادة لتشكّل كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة.

ويقسّم ابن تيمية التوحيد إلى نوعين: أ. توحيد الربوبية: (الإقرار بأنّ الله هو الخالق الرازق المدير) وهذا أقر به المشركون ولم يدخلهم في الإسلام. ب. توحيد الألوهية (الإلهية): (إفراد الله بجميع أنواع العبادة) وهذا هو الذي جاءت به الرسل ووقع فيه النزاع.^{٢١}

فالشرك عنده هو: الشرك في توحيد الألوهية، و يقسمه إلى: أ. شرك أكبر: يخرج من الملة، وهو إثبات شريك مع الله في العبادة. ب. شرك أصغر: لا يخرج من الملة، ولكنه ينقص التوحيد، مثل الرياء، والحلف بغير الله.^{٢٢}

يتبع محمّد بن عبد الوهاب منهج ابن تيمية في التركيز على «الشرك في العبادة». بل إنّ معظم رسائله وكتبه هي شرح وتفصيل لهذا المفهوم وتحذير من وقوعه.

يعرّف الشرك بأنه: مساواة غير الله بالله فيما هو من خصائص الله، وأعظمها العبادة.^{٢٣} ويؤكد في موضع آخر: أنّ أكثر الناس جهلاً بالشرك أن يظنّوا أنّه فقط سجود للصنم، بل هو أوسع من ذلك، فيشمل: أ. دعاء الأموات والغائبين والاستغاثة بهم؛ ب. الذبح والنذر لهم؛ ج. الخوف منهم أو الرجاء فيهم بما لا يقدر عليه إلا الله؛ د. طاعة العلماء والأمراء في تحليل الحرام وتحريم الحلال.^{٢٤}

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الإمامية وأهل السنة والوهابية في مفهوم الشرك وانعكاساته:
يتناول هذا المبحث أوجه التقاطع والافتراق بين المذاهب الثلاثة (الإمامية، أهل السنة الأشاعرة/الماتريدية، والوهابية) في مفهوم الشرك، مع تحليل الانعكاسات العقدية والفقهية المترتبة على ذلك.

أ. أوجه الاتفاق

إنّ اتفاق المذاهب الإسلامية على خطورة الشرك وأصول التوحيد يمثل أرضية مشتركة، رغم الاختلاف في التفاصيل والتطبيقات.

الاتفاق على أنّ الشرك هو أعظم الذنوب وأكبر الكبائر: وهذا إجماع مستمد من النصوص القطعية، كقوله تعالى: **إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** O^{٢٥}. ويؤكد على هذا المعنى متكلمو جميع المذاهب، كقول الشيخ المفيد: «أعظم الذنوب عند الله الإشراف به»^{٢٦}، وقول الباقلاني: «أعظم الكبائر الشرك بالله تعالى»^{٢٧}، ووصف محمد بن عبد الوهاب للشرك بأنه «الذنب الذي لا يغفر»^{٢٨}.

الاتفاق على تحريم عبادة غير الله ونفي الشريك عنه في الذات والصفات: يجمع المسلمون على وجوب إفراد الله تعالى بالعبادة ونفي أي شريك عنه في ذاته أو صفاته، استناداً إلى آيات مثل: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)^{٢٩} وقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^{٣٠}. فالإمامية كالشيخ الطوسي ينزهون الله عن التركيب والجزئية^{٣١} والأشاعرة كالإيجي ينفون عنه المثل والند^{٣٢} والوهابية توجب إفراده بالعبادة.^{٣٣}

الاتفاق على تقسيم الشرك إلى أكبر وأصغر (عند من يعترف بالشرك الأصغر): اتفق جمهور متكلمي السنة والإمامية على تقسيم الشرك إلى أكبر يخرج من الملة، وأصغر لا يخرج منها لكنه ينقص التوحيد، كالرياء. وينقل هذا التقسيم عن كثير من السلف. أما الوهابية، فتنبنى هذا التقسيم نظرياً من حيث المبدأ، مستشهدة بكلام ابن تيمية^{٣٤}، لكن تطبيقهم العملي يتسم بالتوسع في إدراج الكثير من الأفعال تحت مظلة الشرك الأكبر.

ب. أوجه الاختلاف

تكمن جذور الخلاف والانعكاسات اللاحقة في الاختلافات المنهجية والمفاهيمية بين هذه المذاهب.

الاختلاف في تعريف العبادة: يميز متكلمو الإمامية وأهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) بين «العبادة» التي هي الخضوع القائم على اعتقاد الألوهية أو الربوبية أو الاستقلال في التأثير، وهي التي لا تجوز لغير الله، وبين «التعظيم» أو «التكريم» الذي يكون لأسباب دنيوية أو مكانة روحية، وهو جائز. فالشيخ المفيد يرى أنّ أصل الشرك اعتقادي^{٣٥}. بينما يوسع الفكر الوهابي، امتداداً لابن تيمية، من مفهوم العبادة ليشمل أي نوع من الخضوع أو الدعاء أو الطلب أو التعظيم إذا صدر لغير الله، حتى دون قصد الألوهية، كما يصرح محمد بن عبد الوهاب: «فكل



من دعا نبياً أو ولياً فقد أشرك». ^{٣٦} ويعتبرون أنّ النية لا تغير من حكم الفعل إذا كان في ذاته عبادة.

الاختلاف في التوسل والاستغاثة: تجيز الإمامية وجمهور أهل السنة (كالأشاعرة والصوفية) التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والصالحين وطلب الدعاء منهم أو الاستغاثة بهم في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله، باعتبارهم وسائط وشفعاء بأمر الله وليسوا شركاء مستقلين. ويستدلون بأدلة من القرآن كقوله تعالى على لسان إخوة يوسف: (يَا أَبَانَا اسْتَعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا) ^{٣٧} ومن السنة كحديث الأعمى المتقدم. بينما تحرم الوهابية هذا النوع من التوسل والاستغاثة وتعدّه شركاً أكبر في الربوبية والألوهية، مستدلة بآيات مثل: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) ^{٣٨} وتؤول أدلة المجوزين على غير ظاهرها، كما في تفسيرهم لآية إخوة يوسف بأن الاستغفار كان في حياة الأب.

الاختلاف في التكفير: يتجنب فقهاء الإمامية ومتكلمو الأشاعرة والماتريدية التكفير إلا في أضيق الحدود وبشروط شديدة، مراعين للإجماع على أن لا يُكْفَرُ مُوحِّدًا، وأنّ الاختلاف في الفروع العقدية لا يوجب التكفير. بينما يتسم المنهج الوهابي، بتوسع كبير في التكفير، فيكفرون كل من يمارس عندهم "شركيات" مثل التوسل أو البناء على القبور، حتى لو نطق بالشهادتين وأقام الصلاة، بناءً على فهمهم الخاص للنصوص. وهذا منهج ورثوه عن ابن تيمية الذي كفر من خالفه في تأويل الصفات. ^{٣٩}

ج. الانعكاسات على الواقع الإسلامي

كان للاختلافات العقدية والمنهجية، ولا سيما التوسع الوهابي في مفهومي الشرك والتكفير، انعكاسات عميقة على الواقع الإسلامي.

أدى التوسع الوهابي في مفهوم الشرك إلى تكفير واسع للمسلمين، مما سبب انقساماً عميقاً في الأمة: فلم يقتصر تكفيرهم على الإمامية والصوفية فحسب، بل شمل أيضاً الأشاعرة الذين هم الغالبية العظمى من أهل السنة عبر التاريخ. أدى هذا إلى شرخ عقائدي كبير، حيث لم يعد الانتماء للإسلام بالشهادتين كافياً لتصنيف الشخص كمسلم في المنظور الوهابي المتشدد، بل يجب أن يتبنى فهمهم الخاص للتوحيد ويجتنب كل ما يعتبرونه شركاً.

ترتب على ذلك عنف مذهبي وتدمير للمقدسات (مثل قبور البقيع): وجدت الدعوة الوهابية منذ نشأتها سندا سياسياً وعسكرياً، ما مكنها من تنفيذ أفكارها على الأرض. ففي أوائل القرن التاسع عشر، قامت الحملات الوهابية بهدم القباب والأضرحة والمقدسات التي يزورها المسلمون في نجد والحجاز، بما في ذلك قبور أئمة البقيع في المدينة المنورة، اعتقاداً منهم أنّ هذه الممارسات شرك

محوه. وهذا النهج في هدم المقدسات واستباحة دماء و أموال من يكفرونهم أصبح سمة للتيارات التكفيرية المنبثقة عن هذا الفكر.

أصبح الفهم الوهابي مرجعاً أيديولوجياً للعديد من الجماعات التكفيرية المعاصرة: مثل تنظيم «القاعدة» و«داعش»، التي استقتت من التراث الوهابي-التيمي مفهومها المتسع للشرك والتكفير، واستخدمته لتبرير عنفها ضد المدنيين والحكومات المسلمين المخالفين لهم. فالمبرر الأيديولوجي لأعمال العنف هذه هو تكفير المجتمعات المسلمة واعتبارها مجتمعات جاهلية مرتدة، مما يستوجب قتالها وإقامة «الدولة الإسلامية» وفق رؤيتهم.

أقسام الشرك في المذاهب الكلامية الإسلامية

قسم المتكلمون المسلمون الشرك لأجل تحليل أدق إلى أربعة أقسام رئيسية:

١. الشرك في الذات: الاعتقاد بوجود ذات مستقلة إلى جانب الله تعالى، أو الاعتقاد بالتركيب والأجزاء في الذات الإلهية. هذا القسم يتعارض مع أصلي البساطة والوحدة للواجب الوجود.
٢. الشرك في الصفات: تشبيه صفات الله تعالى بصفات المخلوقات (التشبيه والتجسيم)، أو الاعتقاد بزيادة الصفات على الذات الإلهية بما يؤدي إلى «تعدد القدماء».
٣. الشرك في الأفعال: الاعتقاد بوجود فاعل مستقل عن الله تعالى في الخالق والربوبية وتدبير العالم. وفق هذه الرؤية، يمكن لغير الله أن يؤثر في العالم استقلالاً ودون إذن تكويني من الله.

٤. الشرك في العبادة: عبادة غير الله، أو جعل شريك مع الله في الأعمال العبادية مثل الصلاة والدعاء والذبح والسجود. هذا القسم هو أكثر أنواع الشرك شيوعاً، والقرآن الكريم أولى نفيه أكبر قدر من الاهتمام.

تحليل رؤية الإمامية

في مذهب الإمامية، يُعتبر التوحيد نظاماً متكاملًا متعدد الأبعاد يشمل جميع المراتب المذكورة أعلاه. بناءً على هذا، فإنّ الشرك قابل للتصور في كلّ من هذه المراتب.

مراتب الشرك وحدوده

الشرك في الذات: هو الاعتقاد بالكثرة في الحقيقة الوجودية لله تعالى، والاعتقاد بأنّ الذات الإلهية مركبة أو متعدّدة أو قابلة للتقسيم. مثل هذا الفهم يخالف الأصل الجوهرية للتوحيد الذاتي الذي تمّ التأكيد عليه في القرآن والتعاليم الإسلامية:

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾



تنفي هذه السورة بوضوح أي نوع من الثنوية أو التثليث أو التركيب في الذات الإلهية، وتُعرّف الوحدة المطلقة كأساس العقيدة التوحيدية.

بمصطلحات متكلمي الإمامية، يمكن دراسة الشرك الذاتي في شكلين أساسيين:

الاعتقاد بتركيب الذات الإلهية (مثل التجسيم، أو وجود أجزاء، أو ماهية مركبة).

الاعتقاد بنظير أو ند لله في الذات (كالتثليث المسيحي أو الثنوية الزرادشتية).

يقول العلامة الحلي في «كشف المراد»: «مَنْ جَوَّزَ التَّرْكِيبَ عَلَى ذَاتِهِ فَقَدْ أُثْبِتَ الإِمْكَانَ فِيهِ وَأُثْبِتَ الْفُقْرَ وَالْحَاجَةَ، وَهَذَا يُنَافِي الْوُجُوبَ وَالْغِنَى»^{٤١}.

تؤكد الإمامية على بساطة الذات، وترفض أي تصور للأجزاء الداخلية في ذات الله تعالى.

متكلموا الشيعة، بناءً على تعاليم الأئمة عليهم السلام، يعتقدون أن:

ذات الله بسيطة محضة، وأي كثرة أو تركيب فيها محال.

صفات الله عين ذاته، وليس خارجة عنها، لذا فإن الاعتقاد بزيادة الصفات على الذات هو نوع من الشرك الذاتي.

يقول الشيخ المفيد في «أوائل المقالات»: «إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ صِفَاتِهِ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ يُوجِبُ إِثْبَاتَ قَدِيمِينَ أَوْ أَكْثَرَ، وَذَلِكَ عَيْنُ الشَّرْكِ»^{٤٢}.

الشرك في الصفات:

تستند الإمامية على البراهين العقلية والنقلية، مثل كلام الإمام علي في نهج البلاغة حيث

يقول: «كَمَالُ الإِخْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ، لِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ الْمَوْصُوفِ»^{٤٣} فتؤكد

على بساطة الذات الإلهية وعينية الصفات مع الذات. من هذا المنطلق، فإن أي اعتقاد بالتجسيم

أو التشبيه أو زيادة الصفات على الذات (وهو رأى الأشاعرة) يمكن أن يؤدي إلى نوع من

الشرك الخفي في الذات أو الصفات.

الشرك في الأفعال:

تتبنى الإمامية نظرية «الأمر بين الأمرين»، التي يصرح بها الإمام الصادق في «لا جبر ولا

تفويض بل أمر بين الأمرين»^{٤٤} فمع قبول إرادة الإنسان والفاعلية الطولية للأسباب، تنفي

الإمامية أي استقلال في التأثير. فاعلية المخلوقات معتبرة ضمن إطار إذن ومشية الله، والاعتقاد

بالتفويض المطلق (نظرية المعتزلة) يعدّ مصداقاً للشرك الفعلي.

كما تؤكد الإمامية على أصلي التوحيد في الخالق والربوبية، وتعتقد أن:

الله هو الفاعل المستقل والحقيقي لكل شيء.

فاعلية المخلوقات معتبرة بشكل طولي وفي إطار المشية الإلهية.

يقول العلامة في الميزان: «الإنسان فاعل لفعله، ولكن الله هو السبب الأتم في وجود فعله»^{٤٥} يعني أنّ للإنسان دوراً، وليس له استقلال.

الشرك في العبادة:

الشرك في العبادة يعني أنّ يُخصَّص الإنسان عمل العبادة والخضوع أو الطاعة النهائية لغير الله، أو يعتقد أنّ غيره يستحقّ العبادة مع الله. كما يقول القرآن: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾^{٤٦} أمر بعبادة الله ونهي عن أيّ شرك ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾^{٤٧} جميع أبعاد الحياة والعبادة مخصوصة بالله وحده. هذه الآيات تبين أنّ أيّ عبادة لغير الله، حتى بأقلّ أشكالها، هي مصداق للشرك العبادي. أما العبادة لغويّاً فهي نهاية الخضوع والتذلل، واصطلاحاً: هي الخضوع المقرون باعتقاد الألوهية أو الربوبية للمعبود.

لذلك، متى جعل الإنسان في صلاته أو دعائه أو نذره أو سجوده أو أيّ نوع من العبادة، أحداً آخر في نفس مرتبة الله، فقد وقع في الشرك العبادي.

تعتقد الإمامية أنّ العبادة مخصوصة بالله وحده، ولكن إلى جانب ذلك، تؤمن بالتوسل والشفاعة وزيارة أولياء الله، ولا ترى في ذلك مخالفة للتوحيد العبادي. يقول الإمام الصادق (ص): (إِنَّا إِذَا قُلْنَا شَيْئاً قُلْنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَ إِذَا أَتَيْنَا بِشَيْءٍ أَتَيْنَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ)^{٤٨} يعني أنّ التوسل والاستغاثة الواردين في السنة والقرآن (مثل استغاثة بني إسرائيل بموسى أو طلب الدعاء من النبي) ليسا عبادة لغير الله، بل هما طلب للدعاء والشفاعة في طول عبادته تعالى.

تحليل آراء أعلام من متكلمي أهل السنة المقتربيين من الإمامية

من المهمّ البدء بالتنبيه على أنّ مصطلح «المقتربيين» أو «المؤيدين» هنا لا ينبغي أن يفهم على إطلاقه، فالبنون بين المدرستين (الإمامية والأشاعرة/الماتريدية) واسع في الجملة، خاصة في مسائل الإمامة والصحابة. مع ذلك، يمكن تحديد عدد من أعلام أهل السنة الذين تتفق آراؤهم الكلامية مع الإمامية في عدد من المسائل الجوهرية، أو يقتربون منها، وخاصة في أبواب التوحيد والصفات، ممّا يجعل أفكارهم محل تقدير ودراسة من قبل الباحثين الإمامية.

١. المدرسة الأشعرية

يعتبر أبو الحسن الأشعري نفسه منقاداً لعقيدة أهل السنة من غلو المعتزلة وتشبيهه المجسمة. في مرحلة الإمامة من فكره (بعد رجوعه عن الاعتزال)، اقترب بشدة من منهج أهل الحديث وأئمة أهل البيت Δ في مسائل الصفات، وإن كان له اجتهاداته الخاصة.

نقاط الاقتراب من الإمامية:

نفي التشبيه والتجسيم: يؤكد في كتبه مثل «الإبانة عن أصول الديانة» على تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات، ويمثل منهج «بلا كيف» (أي إثبات الصفات من غير تشبيه و لا تعطيل). هذا يتقاطع مع النهج الإمامي في نفي الجسمانية والجهة. يقول في «الإبانة»: «وأن الله واحد لا شريك له... لا جوف له ولا أعضاء ولا جوارح... وليس بمحدود ولا معدود»^٩.

القول بالكسب: نظرية الكسب الأشعرية، على اختلاف تفسيرها، تحاول الجمع بين قدرة الله المطلقة وفعل الإنسان، وهو جهد يقترب من النظرية الإمامية (الأمر بين الأمرين)، وإن كان يختلف عنها في المضمون.

ملاحظة: بالرغم من هذا الاقتراب النظري في التنزيه، إلا أن الأشعري يختلف مع الإمامية في مسائل أخرى مثل رؤية الله في الآخرة بالعين، وكلام الله النفسي، وهي أمور ترفضها الإمامية. يمثل الباقلاني مرحلة التنظير المتقدم للعقيدة الأشعرية، وكان أشد تنزيهاً لله تعالى من بعض من سبقه.

نفي الجهة والجسمانية: يؤكد الباقلاني نفي الجهة والمكان عن الله تعالى تأكيداً قوياً، وهو ما يوافق الموقف الإمامي.

فيقول: «إنه تعالى لا في مكان ولا في جهة... ولا يحل في شيء ولا يحل فيه شيء»^{١٠}. الصفات الزائدة على الذات (بشكل مقيد): بينما يثبت الباقلاني الصفات الذاتية، إلا أنه يؤول الصفات الخبرية (كاليد والوجه) تأويلاً يبتعد به عن التشبيه، مما يقربه من المنهج العقلي الإمامي في التعامل مع النصوص.

و أبو حامد الغزالي في مرحلته الأخيرة (مرحلة التصوف والعرفان) تطوّر فكره ليكون أقرب إلى التنزيه المحض، متأثراً بالمناهج العرفانية التي تتفق معها الإمامية في عدد من الأصول.

التنزيه المطلق: يهاجم الغزالي بشدة المشبهة والمجسمة، ويدعو إلى تنزيه الله تنزيهاً مطلقاً عن أي مشابهة للحوادث، وهو موقف يتلاقى مع أقصى درجات التنزيه عند الإمامية.

فيقول: الطريق الوحيد في نفي التشبيه هو تنزيهه تعالى عن جميع صفات الحوادث... فإن الجهة والمكان من صفات الحوادث^{١١}.

فخر الدين الرازي (الإمام المشكك)، رغم كونه أشعرياً، إلا أنه كان نقدياً داخل المدرسة، واستخدم المنطق والفلسفة بطريقة أوصلته إلى نتائج تقترب أحياناً من الفلسفة والمدرسة الإمامية، خاصة في نهاية عمره.



إشكالاته على إثبات الجهة والجسمانية: قدّم الرازي في تفسيره، إشكالات قويّة وعقليّة على قضيّة الرؤية البصريّة وإثبات الجهة، أوشك أن تصل إلى إنكارها، وهو ما يوافق الموقف الإمامي تماماً.

فيقول عند تفسير آية الرؤية: **وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا.**^{٥٢} وإذا كان كذلك، ظهر أنّ رؤيته تعالى ليست من جنس الرؤية المشروعة في الأجسام.^{٥٣}

التفتازاني يمثّل المدرسة الماتريديّة، والتي هي أقرب إلى التنزيه من بعض اتجاهات الأشاعرة المتأخرة.

التأويل العقلي: في شرحه على العقائد النسفيّة «(وهو متنّ ماتريديّ)، يميل التفتازاني إلى التأويل العقلي للصفات الخبريّة بشكل أوسع من بعض الأشاعرة، ممّا يقرّبه من المنهج الإمامي. فكلامه على صفة الاستواء و المقصود، آية الاستواء و هي: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى.^{٥٤} «والأولى أن يحمل على التأويل... بأنّه استولى وقهر».^{٥٥}

٢. تحليل نقدي لابن تيميّة ومحمّد بن عبد الوهّاب وأتباعهم المعاصرين

أولاً: تحليل موجز لشخصيتي ابن تيميّة ومحمّد بن عبد الوهّاب:

ينتمي ابن تيميّة إلى المدرسة الحنبليّة، وليس من أهل السنّة بالمعنى الأشعري/الماتريدي السائد، بل يمثّل تياراً سلفياً يرفض الكلام والفلسفة والتأويل.

أبرز آرائه المثيرة للجدل:

جسيم وتعيين الله: يميل إلى إثبات الصفات الخبريّة بطريقة حرفيّة تصل إلى حدّ التجسيم. فيقول: «والله تعالى يُرى في الآخرة... رؤية العينين»^{٥٦} و «إنّ الله تعالى يستوي على العرش حقيقة».^{٥٧} وهذا يتعارض مع التنزيه القرآني: **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**.^{٥٨}

التكفير والتبديع: يكفّر من يخالفه في تأويل الصفات، ويكفّر من التبديع. يدّعي أنّ من أوّل صفة من صفات الله فقد خالف الإجماع!^{٥٩}

و أمّا محمّد بن عبد الوهّاب فقد تأثر بأفكار ابن تيميّة، وقام بدعوة سلفيّة في نجد، واعتمد على القوّة السياسيّة والعسكريّة لنشر أفكاره.

أبرز آرائه المثيرة للجدل:

تضييق مفهوم التوحيد والشرك: عنده أنّ أكثر المسلمين يقعون في الشرك بسبب دعاء الصالحين والتوسّل والاستغاثة بهم.

فيدّعي: أنّ التوسّل بالنبي] بعد موته شرك! وهذا مخالف لإجماع المسلمين عبر التاريخ.



التكفير الواسع: يكفر من يخالفه في فهمه للتوحيد والشرك.

ثانياً: أتباعهم المعاصرون (السلفية الوهابية):

يستمرون على نفس المنهج، مع استخدام أدوات معاصرة (القنوات، الإنترنت) لنشر أفكار ابن تيمية وعبدالوهاب.

يهاجمون الإمامية والشوافع والأشاعرة والتصوف، ويكفرون أو يبدعون كل من يخالفهم. من أبرزهم: علماء «هيئة كبار العلماء» في السعودية، ومشايخ مثل: ابن باز وابن عثيمين ومحمد بن صالح العثيمين (رغم أن لهم بعض الآراء المخالفة لابن تيمية في مسائل).

ثالثاً: الرد العلمي على بعض أفكارهم:

١. الرد على نفي التوسل والاستغاثة (أكبر شبهاتهم):

الشبهة: يزعمون أن دعاء النبي [أو الصالحين أو التوسل بهم شرك. الرد:

أولاً: التوسل هو طلب الدعاء من الشخص الصالح، أو طلب من الله تعالى بجاه النبي، وله أصل في القرآن والسنة.

ثانياً: القرآن يأمر بدعاء الله مع الاعتراف بالذنب وطلب الشفاعة من النبي [: **قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي فَاذْعُوا لِلَّهِ مَخْلَصِينَ لَهُ الدِّينَ** O.^{٦٠}

ثالثاً: حديث الأعمى الذي رواه و حسنه الترمذي: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة...»^{٦١} فهذا توسل بالنبي [بعد وفاته.

رابعاً: إجماع المسلمين عبر التاريخ على جواز التوسل، حتى كبار علماء أهل السنة مثل النووي وابن حجر.

٢. الرد على تجسيم الله وتعيينه:

الشبهة: يثبتون لله تعالى العين واليد والوجه والاستواء على العرش بالمعنى الحسي. الرد:

أولاً: هذا يخالف صريح القرآن: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ).^{٦٢}

ثانياً: العقل يحيل التجسيم على الله تعالى، لأن الجسم محدود ومحتاج.

ثالثاً: أئمة أهل البيت Δ نزهوا الله تعالى عن التجسيم. قال الإمام الصادق I: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ فِي شَيْءٍ أَوْ عَلَى شَيْءٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ أَشْرَكَ».^{٦٣}

رابعاً: حتى كبار علماء أهل السنة (الأشاعرة/الماتريدية) يؤولون هذه الصفات أو يفوضون معناها مع تنزيه الله تعالى.

٣. الرد على تكفيرهم للمخالفين:

الشبهة: يكفرون الإمامية والمعتزلة والأشاعرة والتصوف.

الرد:

أولاً: هذا يخالف إجماع أهل القبلة، فالتكفير أمر خطير لا يجوز التسرع فيه.

ثانياً: الاختلاف في الفروع العقائدية لا يؤدي إلى التكفير.

ثالثاً: القرآن ينهى عن التكفير: وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا.^{٦٤}

٤. الرد على هجومهم على الإمامية:

الشبهة: يتهمون الإمامية بالشرك والبدعة.

الرد:

أولاً: الإمامية توحيدية، وتؤمن بأن الله واحد لا شريك له.

ثانياً: عقائد الإمامية مأخوذة من القرآن وسنة النبي [وأهل البيت].

ثالثاً: الاختلاف في تفسير بعض النصوص أو في مسألة الإمامة لا يجوز أن يؤدي إلى التكفير.

تحديد العبادة وتمييزها عن التعظيم

النقطة المحورية للاختلاف بين الإمامية والوهابية تكمن في تعريف «الشرك العبادي». من وجهة نظر الإمامية، العبادة ليست مجرد خضوع أو انحناء، بل هي الخضوع الناشي من الاعتقاد بألوهية المعبود أو ربوبيته أو استقلاله في التأثير.

بناءً على هذا، فإن أفعالاً مثل:

سجود الملائكة لآدم (ص) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ

وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ^{٦٥}

سجود إخوة يوسف (ص) له ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ

رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا^{٦٦}

لا تُعتبر عبادةً لغير الله، لأن هذه الأفعال كانت بأمر من الله وبنية التعظيم والإجلال، لا بنية العبادة.

مشروعية التوسل والشفاعة من منظور الإمامية

تستند الإمامية، بناءً على التمييز بين العبادة والتعظيم، فتجيز أعمالاً مثل التوسل والشفاعة وتعتبرها ضمن إطار التوحيد.



التوسّل: هو طلب من أولياء الله (كمقرّبين عند الله) أن يدعوا الله تعالى. في هذه العملية، وليّ الله هو «وسيلة» للتقرّب، وليس مصدراً مستقلاً للقوّة. هذا الرأى يستند إلى آيات مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾^{٦٧} وفعل أبناء يعقوب I عندما طلبوا من أبيهم أن يستغفر لهم: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾^{٦٨}

الشفاعة: في الفكر الشيعي، الشفاعة حقّ منحه الله تعالى بإذنه لبعض عباده الصالحين: ﴿مَنْ دَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^{٦٩} الشفيع لا يعمل باستقلال، بل يستخدم منزلته فقط لطلب رحمة الله للأخرين.

لذلك، من وجهة نظر الإمامية، فإنّ التوسّل والشفاعة ليسا شركاً، بل هما عين التوحيد، لأنّ في كلتا العمليّتين، تُعتبر القوّة النهائية والاستقلال المطلق منحصريّن بالله تعالى.

٣. تحليل رؤية الوهابية

الفكر الوهابي، الذي صاغه محمّد بن عبد الوهّاب على أساس آراء ابن تيميّة، يقوم على النصيّة المتطرّفة ورفض أيّ تأويل عقلي. المحور الرئيسي لهذا المذهب هو محاربة ما يسميه «الشرك في العبادة».

٣.١. التوسع لدائرة الشرك في العبادة

تقدّم الوهابية تعريفاً واسعاً جداً للعبادة. من وجهة نظرهم فيقول محمّد بن عبد الوهّاب: أيّ نوع من الطلب أو الاستغاثة أو النذر أو طلب الشفاعة من غير الله، هو في ذاته عبادة لغير الله ومصداق للشرك الأكبر، حتّى لو لم يعتقد الفرد بالوهية أو استقلال ذلك الموجود.^{٧٠} حجتهم الرئيسية هي أنّ مشركي زمان النبي] كانوا يعتقدون أنّ الخالقية لله، ولكنهم كانوا يدعون الأصنام كوساطة وشفعاء. القرآن سمى هذا الفعل شركاً: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾^{٧١} الوهابية تعمّم هذه الآية على أيّ نوع من التوسّل أو طلب الشفاعة من أولياء الله.

٣.٢. مصاديق الشرك من منظور الوهابية

بناءً على هذا الأساس، تعتبر الوهابية الأفعال التالية شركاً أكبر: التوسّل بالنبي] والأولياء: طلب الدعاء أو المساعدة منهم بعد وفاتهم. زيارة القبور: أيّ عمل عند القبور، يحمل شائبة طلب من صاحب القبر، مثل التبرّك. النذر لغير الله: النذر للأولياء لقضاء الحوائج. البناء على القبور: يعتبرون هذا العمل مقدّمة وسيلة للشرك.

٣.٣. المباني الاستدلالية للوهابية

أهم دليل للوهابية على هذا الرأي هو الآيات والروايات التي تخصص الدعاء والمناجاة بالله فقط، مثل: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^{٧٢} من وجهة نظرهم، كلمة «دعاء» في هذه الآية مطلقة وتشمل أي نوع من النداء أو الطلب من غير الله.

٤. تحليل مقارن وتقصي جذور الاختلافات

ينبع الاختلاف العميق بين المدرستين من اختلاف في المباني والمناهج:

٤.١. اختلاف المباني المعرفية: موقع العقل والنقل

الشيعة الإمامية: تعترف بالعقل إلى جانب النقل (القرآن والسنة) كمصدر رئيسي للمعرفة الدينية. فهم النصوص الدينية وتفسيرها بدون أداة العقل غير ممكن. التمييز العقلي بين «العبادة» و «التعظيم» هو نتاج هذه المنهجية.

الوهابية: لديها منهجية نصوصية وظاهرية بشدة، ولا تقبل للعقل موقعاً مستقلاً في استنباط العقائد. أي شيء لم يرد صراحة في النص أو لم يكن رائجاً في القرون الأولى، يُعتبر بدعة أو شركاً.

٤.٢. اختلاف منهج التفسير: النظرة الشمولية مقابل الانتقائية

الشيعة الإمامية: بنظرة شمولية لمجموع الآيات والروايات، تفسر الآيات المطلقة بالآيات المقيدة. مثلاً، تفسر آية ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^{٧٣} مع آيات أخرى تجيز التوسل والشفاعة بإذن^{٧٤}، وتستننتج أنّ «الدعاء العبادي» هو الممنوع، لا أي طلب.

الوهابية: بالاعتماد على ظاهر بعض الآيات^{٧٥} وتعيمها، تتجاهل أو تؤوّل الآيات الأخرى. هذه المنهجية الانتقائية تؤدي إلى نتائج متشددة ومتطرفة.

٤.٣. الآثار الكلامية والاجتماعية

رؤية الإمامية: تساعد هذه المنهجية على حفظ وحدة الأمة الإسلامية وتمنع التكفير العشوائي للمسلمين. بتقديم حدود واضحة، تسدّ الطريق أمام سوء الفهم وتساعد على التفاعل البناء بين المذاهب.

رؤية الوهابية: أدى التوسع غير المسبوق في دائرة الشرك إلى تكفير جزء كبير من المسلمين (شيعية، صوفية، وحتى كثير من أهل السنة). كانت هذه الرؤية على مدى التاريخ سبباً للعنف المذهبي، وتدمير المقدسات (مثل قبور البقيع)، وخلق انقسام عميق في العالم الإسلامي، واليوم تشكل الأساس الأيدلوجي للكثير من الجماعات التكفيرية.

النتيجة

بين هذا البحث أنّ الاختلاف في الرأي بين الإمامية والوهابية حول الشرك، ليس اختلافاً سطحياً أو هامشياً، بل له جذور عميقة في الاختلافات المعرفية والهرمونيوطيقية.

الإمامية، بمنهج عقلي وشامل، تعرّف الشرك على أنه الاعتقاد باستقلال غير الله، وبناءً على هذا، ترسم حدّاً واضحاً بين التوحيد وأعمال مثل التوسّل والشفاعة والزيارة. هذه الرؤية توفّر إمكانيّة كبيرة للتعايش والوحدة الإسلامية.

الوهابية، باعتماد منهج نصوصي وظاهري، تعتبر أيّ استغاثة أو طلب من غير الله مصداقاً للشرك العبادي. هذا التعريف الواسع أدى إلى تكفير واسع للمسلمين وعواقب اجتماعية وسياسية مدمّرة.

في الختام، يبدو أنّ الفهم الدقيق لمباني كلّ من هذين المذهبين هو مفتاح فهم جذور الخلاف، وخطوة ضرورية للحوار العلمي وتخفيف التوترات المذهبية في العالم الإسلامي.

المقترحات للآتي:

تحليل تاريخي لتأثير فكر الوهابية على تشكيل الجماعات التكفيرية المعاصرة. دراسة مقارنة للتداعيات السياسية والاجتماعية للتكفير في البلدان الإسلامية.

الهوامش

¹ ابن منظور، لسان العرب، المادّة (و ح د) ج ٣، ص ٤٤٤.

² الفيومي، المصباح المنير، المادّة (و ح د)، ص ٦٤٩.

³ الفيومي، المصباح المنير، المادّة (ش ر ك)، ص ٣١٠.

⁴ الشيخ المفيد، الأوائل، ص ٣٩.

⁵ نفس المصدر، ص ٤٠.

⁶ الطوسي، نصيرالدين، تجريد الاعتقاد، ص ٥٨.

⁷ نفس المصدر، ص ٦٠.

⁸ الباقلاني، التمهيد، ج ١، ص ٢٥٧.

⁹ نفس المصدر، ص ٢٦٠.

¹⁰ الإيجي، المواقف، الموقف الثالث، ص ١٠٩.

¹¹ نفس المصدر، ص ١١٠.

¹² ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١، ص ٩٠.

¹³ نفس المصدر، ص ٩٧.

¹⁴ محمّد بن عبد الوهاب، التوحيد، باب الأول، ص ١٧.

¹⁵ الشيخ المفيد، الأوائل، ص ٣٩.



التوحيد والشرك في الفكر العقدي الإسلامي
دراسة مقارنة بين الإمامية و أهل السنة والوهابية



- ١٦ نفس المصدر، ص ٤٢.
- ١٧ الطوسي، نصيرالدين، تجريد الاعتقاد، ص ٢٦٥.
- ١٨ الباقلاني؛ التمهيد، ص ٢٠٠.
- ١٩ الإيجي، المواقف، ص ٢٨٣.
- ٢٠ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١، صص ٨٩-٩٠.
- ٢١ ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج ٨، صص ٤٨٢-٤٨٣.
- ٢٢ ابن تيمية، اقتضاء الصراط، ج ١، صص ٢٥٦-٢٥٧.
- ٢٣ محمد بن عبد الوهاب، التوحيد، ص ١٧.
- ٢٤ محمد بن عبد الوهاب، كشف الشبهات، ص ٧٥.
- ٢٥ سورة النساء: ٤٨.
- ٢٦ الشيخ المفيد، أوائل المقالات، ص ٤٢.
- ٢٧ الباقلاني، التمهيد، ص ٢٠٠.
- ٢٨ محمد بن عبد الوهاب، كتاب التوحيد، ص ١٧.
- ٢٩ سورة الإخلاص: ١.
- ٣٠ سورة الشورى: ١١.
- ٣١ الطوسي، تجريد الاعتقاد، ص ٥٨.
- ٣٢ الإيجي، المواقف، ص ١٠٩.
- ٣٣ محمد بن عبد الوهاب، كتاب التوحيد، ص ١٧.
- ٣٤ ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ج ١، ص ٢٥٦.
- ٣٥ الشيخ المفيد، أوائل المقالات، ص ٣٩.
- ٣٦ ابن تيمية، كشف الشبهات، ص ٧٥.
- ٣٧ سورة يوسف: ٩٧.
- ٣٨ سورة الجن: ١٨.
- ٣٩ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١٢، ص ٣٥٥.
- ٤٠ سورة الإخلاص: ١-٤.
- ٤١ الحلبي، كشف المراد، ص ٣٧.
- ٤٢ الشيخ المفيد، أوائل المقالات، ص ٥٠.
- ٤٣ الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطبة ١.
- ٤٤ الكليني، الكافي، ج ١، ح ١٢.
- ٤٥ الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١، ص ١٠٩.
- ٤٦ سورة النساء: ٣٦.
- ٤٧ سورة الأنعام: ١٦٢-١٦٣.



- ٤٨ الكليني، الكافي، ج ١، ح ٤.
٤٩ الأشعري، أبو الحسن، الإبانة عن أصول الديانة، ص ٢٠-٢٥.
٥٠ الباقلاني، التمهيد، ص ٢٨٩.
٥١ الغزالي، إجماع العوام عن علم الكلام، ص ٦٥.
٥٢ سورة الإسراء: ٦٠.
٥٣ الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، ج ٢٨، ص ٢٩٨.
٥٤ سورة طه: ٥٠.
٥٥ التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص ١٠٩.
٥٦ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٥، ص ٢٣٩.
٥٧ ابن تيمية، درع تعارض العقل والنقل، ج ٦، ص ٢٨٨.
٥٨ سورة الشورى: ١١.
٥٩ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١٢، ص ٣٥٥.
٦٠ سورة الزمر: ١٤-١٥.
٦١ الترمذي، السنن، ج ٥، باب ماجاء في الدعاء، ح ٣٥٧٨.
٦٢ سورة الشورى: ١١.
٦٣ الكليني، الكافي، ج ١، ص ٨٢.
٦٤ سورة النساء: ٩٤.
٦٥ سورة البقرة: ٣٤.
٦٦ سورة يوسف: ١٠٠.
٦٧ سورة المائدة: ٣٥.
٦٨ سورة يوسف: ٩٧.
٦٩ سورة البقرة: ٢٥٥.
٧٠ محمد بن عبد الوهاب، كتاب التوحيد، ص ٤٥.
٧١ سورة يونس: ١٨.
٧٢ سورة الجن: ١٨.
٧٣ سورة يوسف: ٩٧.
٧٤ الله البقرة: ٢٥٥.
٧٥ سورة يونس: ١٨ و سورة الجن: ١٨.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى (1394هـ)، التكفير وبيان موجزه في الإسلام (محاضرات جمعها تلاميذه)، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٠م.

٢. الأشعري، أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت ٣٢٤ هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسين محمود. القاهرة: دار الأنصار، ت ١٤٢١ هـ.
٣. الأمين، عبد السلام بن عبد الله (١٤٠٠هـ)، كشف الارتباب في الرد على المخالف. رياض: دار الأمين للنشر والتوزيع. (بدون محقق).
٤. الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير و آخرون. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٨ م.
٥. الإيجي، عضد الدين، عبدالرحمان بن أحمد (ت ٧٥٦ هـ)، المواقف في علم الكلام، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، منشورات: دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م.
٦. الباقلائي، أبو بكر، محمد بن الطيب (٤٠٣هـ)، تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٧ م.
٧. الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، السنن أو سنن الترمذي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م.
٨. التميمي، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان (ت ١٢٠٦هـ)، كتاب التوحيد، تحقيق: د. صالح الفوزان، الرياض: دار العاصمة، ط ٣، ١٤٢١ هـ.
٩. _____، كشف الشبهات، تحقيق: د. عبد الله التركي، الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤٢٢ هـ.
١٠. التفتازاني، سعد الدين، مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)، شرح العقائد النسفية، استانبول: دار الصحابة للتراث، ١٩٩١ م.
١١. الحراني، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ)، درع تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. رشاد سالم. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
١٢. _____، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: د. ناصر العقل. الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
١٣. _____، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
١٤. الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق: الشيخ حسن زاده الأملي. قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٣٣ هـ.
١٥. الرازي، فخر الدين (فخر)، أبو عبد الله، محمد بن عمر (ت ٦٠٦ هـ)، مفاتيح الغيب، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
١٦. الشريف الرضي، محمد بن حسين (ت ٤٠٦ هـ)، نهج البلاغة، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٨ هـ.
١٧. الطباطبائي، السيد محمد حسين (ت ١٤٠٢ هـ)، الميزان في تفسير القرآن، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥ هـ.

التوحيد والشرك في الفكر العقدي الإسلامي
دراسة مقارنة بين الإمامية و أهل السنة والوهابية



١٨. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق: السيد حسن الخراسان. النجف الأشرف: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ.
١٩. الطوسي، الخواجة، نصير الدين، محمد بن محمد بن حسن (ت ٦٧٢ هـ)، تجريد الاعتقاد، تحقيق: الشيخ حسن حسن زاده الأملي. قم المشرفة: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط ٨، ١٤٢٨ هـ.
٢٠. العكبري البغدادي، الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن نعمان (٤١٣ هـ)، الأوائل المقالات في المذاهب والمختارات، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري. قم المقدسة: مؤتمر الشيخ المفيد، إيران، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
٢١. الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ)، إجماع العوام عن علم الكلام. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤ م.
٢٢. الغنيمان، عبد الله بن محمد، الوهابية وتأثيرها على العالم المعاصر. الرياض: دار الصمعي، ٢٠١٥ م.
٢٣. الفيومي المقري، أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠ هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٤. القفاري، ناصر بن عبد الله بن علي، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية - نقد وتحليل، الرياض: مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ١٣٩٥ ش.
٢٥. القمي، الصدوق، أبو جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (ت ٣٨١ هـ)، التوحيد، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني. طهران: انتشارات علمي وفرهنكي، ١٣٩٥ هـ.
٢٦. الكليني الرازي، أبو جعفر، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩ هـ)، الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري. قم: دار العرفان، ١٤٠٠ هـ.

Sources and References

The Noble Qur'an

1. Abū Zahrah, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muṣṭafā (d. 1394 AH / 1974 CE). At-Takfīr wa-Bayān Mūjazuhu fī al-Islām (Lectures compiled by his students). Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabī, 2010 CE.
2. Al-Ash'arī, Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Ismā'īl ibn Ishāq (d. 324 AH / 935-936 CE). Al-Ibānah 'an Uṣūl ad-Diyānah. Ed. Dr. Fu'ād Ḥusayn Maḥmūd. Cairo: Dār al-Anṣār, 1421 AH.
3. Al-Amīn, 'Abd al-Salām ibn 'Abd Allāh (1400 AH). Kashf al-Irtiyāb fī ar-Radd 'alā al-Mukhālif. Riyadh: Dār al-Amīn li-al-Nashr wa-al-Tawzī'. (No editor specified).
4. Al-Anṣārī al-Ruwayfī 'al-Ifriqī, Ibn Manzūr, Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Mukarram (d. 711 AH / 1311-1312 CE). Lisān al-'Arab. Ed. 'Abd Allāh 'Alī al-Kabīr et al. Cairo: Dār al-Ma'ārif, 2008 CE.
5. Al-Ījī, 'Aḍud al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad (d. 756 AH / 1355 CE). Al-Mawāqif fī 'Ilm al-Kalām. Ed. 'Abd al-Raḥmān 'Umayrah. Beirut: Dār al-Jīl, 1st ed., 1997 CE.
6. Al-Bāqillānī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ṭayyib (d. 403 AH / 1013 CE). *Tamhīd al-Awā'il wa-Talkhīṣ al-Dalā'il. Ed. 'Imād al-Dīn Aḥmad Ḥaydar. Beirut: Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfiyyah, 1987 CE.



7. Al-Tirmidhī, Abū 'Īsā Muḥammad ibn 'Īsā (d. 279 AH / 892 CE). *As-Sunan* (Sunan at-Tirmidhī). Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1998 CE.
8. Al-Tamīmī, Muḥammad ibn 'Abd al-Wahhāb ibn Sulaymān (d. 1206 AH / 1792 CE). *Kitāb at-Tawhīd*. Ed. Dr. Šāliḥ al-Fawzān. Riyadh: Dār al-'Āšimah, 3rd ed., 1421 AH.
9. _____ (Same author as above). *Kashf ash-Shubuhāt*. Ed. Dr. 'Abd Allāh al-Turkī. Riyadh: Wizārat al-Shu'ūn al-Islāmiyyah, 1422 AH.
10. Al-Taftāzānī, Sa'd al-Dīn Mas'ūd ibn 'Umar (d. 792 AH / 1390 CE). *Sharḥ al-'Aqā'id an-Nasafiyyah*. Istanbul: Dār aš-Šaḥābah li-al-Turāth, 1991 CE.
11. Al-Ḥarrānī, Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn 'Abd al-Ḥalīm (d. 728 AH / 1328 CE). *Dar' Ta'āruḍ al-'Aql wa-an-Naql*. Ed. Dr. Rashād Sālim. Riyadh: Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Su'ūd al-Islāmiyyah, 1411 AH / 1991 CE.
12. _____ (Same author as above). *Iqtidā' aš-Širāṭ al-Mustaqīm li-Mukhālafat Ašḥāb al-Jahīm*. Ed. Dr. Nāšir al-'Aql. Riyadh: Dār 'Ālam al-Kutub, 1419 AH / 1998 CE.
13. _____ (Same author as above). *Majmū' al-Fatāwā*. Comp. and Arr. by 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim. Medina: Majma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muḥaf al-Sharīf, 1st ed., 1416 AH / 1995 CE.
14. Al-Ḥillī, al-'Allāmah al-Ḥasan ibn Yūsuf ibn al-Muṭahhar (d. 726 AH / 1325 CE). *Kashf al-Murād fī Sharḥ Tajrīd al-I'tiqād*. Ed. Sheikh Ḥasan Zādeh Āmulī. Qom: Mu'assasat al-Nashr al-Islāmī al-Tābi'ah li-Jamā'at al-Mudarrisīn, 1433 AH.
15. Al-Rāzī, Fakhr al-Dīn (Fakhr), Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn 'Umar (d. 606 AH / 1210 CE). *Mafāṭīḥ al-Ghayb (At-Tafsīr al-Kabīr)*. Ed. Dr. Ṭāhā Jābir Fayyād al-'Alwānī. Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1418 AH / 1997 CE.
16. Al-Sharīf al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥusayn (d. 406 AH / 1015 CE). *Nahj al-Balāghah*. Tehran: Dār al-Kutub al-Islāmiyyah, 1398 AH.
17. Al-Ṭabāṭabā'ī, al-Sayyid Muḥammad Ḥusayn (d. 1402 AH / 1981 CE). *Al-Mīzān fī Tafsīr al-Qur'ān*. Tehran: Dār al-Kutub al-Islāmiyyah, 1365 AH [Solar].
18. Al-Ṭūsī, Abū Ja'far Muḥammad ibn al-Ḥasan (Shaykh al-Ṭā'ifāh, d. 460 AH / 1067 CE). *Tahdhīb al-Aḥkām*. Ed. Al-Sayyid Ḥasan al-Kharsān. Najaf: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1405 AH.
19. Al-Ṭūsī, Khwājah Našir al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad ibn al-Ḥasan (d. 672 AH / 1274 CE). *Tajrīd al-I'tiqād*. Ed. Sheikh Ḥasan Ḥasan Zādeh Āmulī. Qom: Mu'assasat al-Nashr al-Islāmī al-Tābi'ah li-Jamā'at al-Mudarrisīn, 8th ed., 1428 AH.
20. Al-'Ukbarī al-Baghdādī, al-Shaykh al-Mufīd, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Nu'mān (d. 413 AH / 1022 CE). *Awā'il al-Maqālāt fī al-Madhāhib wa-al-Mukhtārāt**. Ed. Sheikh Ibrāhīm al-Anṣārī. Qom: Mu'tamar al-Shaykh al-Mufīd, Iran, 1st ed., 1413 AH / 1992 CE.
21. Al-Ghazālī, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad (d. 505 AH / 1111 CE). *Ijām al-'Awām 'an 'Ilm al-Kalām*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2004 CE.
22. Al-Ghunaymān, 'Abd Allāh ibn Muḥammad. *Al-Wahhābiyyah wa-Ta'thīruhā 'alā al-'Ālam al-Mu'āšir*. Riyadh: Dār al-Šumay'ī, 2015 CE.
23. Al-Fayyūmī al-Maqrī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn 'Alī (d. 770 AH / 1368–1369 CE). *Al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr*. Ed. 'Abd al-'Azīm al-Shinnāwī et al. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
24. Al-Qaffārī, Nāšir ibn 'Abd Allāh ibn 'Alī. *Uṣūl Madhhab ash-Shī'ah al-Imāmiyyah al-Ithnā 'Ashariyyah - Naqd wa-Taḥlīl* (The Foundations of the Twelver

التوحيد والشرك في الفكر العقدي الإسلامي
دراسة مقارنة بين الإمامية و أهل السنة والوهابية



Imāmī Shī'a School - Critique and Analysis). Riyadh: Markaz al-Ta'şīl li-al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth, 1395 Solar [2016 CE].

25. Al-Qummī, al-Şadūq, Abū Ja'far Muḥammad ibn 'Alī ibn al-Ḥusayn ibn Bābawayh (d. 381 AH / 991 CE). At-Tawḥīd. Ed. Al-Sayyid Hāshim al-Ḥusaynī al-Ṭihrānī. Tehran: Intishārāt 'Ilmī wa-Farhangī, 1395 AH.

26. Al-Kulaynī al-Rāzī, Abū Ja'far Muḥammad ibn Ya'qūb ibn Ishāq (d. 329 AH / 940-941 CE). Al-Kāfī. Ed. 'Alī Akbar al-Ghaffārī. Qom: Dār al-'Irfān, 1400 AH.



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥ / العدد ٦

